



Corrigé type d'examen final du premier semestre Module : Marchés Publics

السؤال الأول:

- اجب بـ صحيح أو خطأ مع تصحيح العبارات (كل عبارة صحيحة 0,5، كل عبارة خاطئة مع التصحيح 1ن)
- تم تعديل قانون الصفقات العمومية 15-247 في سبتمبر 2013**خطأ... التصحيح: تم تعديل القانون في سبتمبر 2015 وأخر تعديل 2023**
 - تنص المادة 87 من قانون الصفقات العمومية على تخفيض نسبة 20% من الطلب العام للمؤسسات المصغرة.....**صح**
 - مبدأ حرية الوصول لطلبات الصفقات العمومية مفتوح أمام جميع المترشحين**خطأ... التصحيح: مبدأ حرية الوصول لطلبات الصفقات العمومية مفتوح أمام جميع المترشحين الذين يستوفون الشروط**
 - تكونصفقة العمومية من بنود عامة وخاصة.....**صحيح**
 - تقدر عتبة الصفقة ب 12.000.000 دج بالنسبة لصفقة الخدمات والدراسات و 6.000.000 دج بالنسبة لصفقات اللوازم والأعمال**خطأ... التصحيح: تقدر عتبة الصفقة ب 12.000.000 دج بالنسبة لصفقة الأشغال واللوازم و 6.000.000 دج بالنسبة لصفقات الخدمات والدراسات**
 - صفقة إنجاز الأشغال ينبغي أن تكون لصالح شخص معنوي عام.....**صحيح**
 - يقدم مفهوم طلب العروض المنصوص عليه في المادة 40 من قانون الصفقات العمومية توسيع في المعايير المعتمدة لمنح الصفقات العمومية مقارنة بما جاء في مفهوم المناقصة.....**صحيح**
 - التصريح بالترشح هو نموذج ثيقته يتمسح به من قبل مصلحة العقود بقسم الصفقات العمومية**خطأ... التصحيح: تصريح بالترشح (حسب نموذج قانوني يمكن تحميله من بوابة وزارة المالية).**
 - توضيع الأظرفة الثلاثة لعروض الصفقة العمومية في ظرف أكبر يكتب عليه اسم الصفقة ورقمها**خطأ... التصحيح: توضيع الأظرفة الثلاثة لعروض الصفقة العمومية في ظرف أكبر لا يكتبه عليه سوى عبارة "لا يفتح" واسم الصفقة ورقمها.**
 - يقدم المترشح الوثائق التي تبرر المعلومات المتضمنة في التصريح بالترشح**خطأ... التصحيح: لا تطلب الوثائق التي تبرر المعلومات المتضمنة في التصريح إلا من الحائز على الصفقة وذلك في غضون 10 أيام من الإعلان.**

السؤال الثاني: 2ن

بعد تعريف الصفقات العمومية، اذكر أهم الأطراف المتعاقدة

عقد مكتوب في مفهوم التشريع المعتمد به، تبرم مع متعاملين اقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم 15-247 المؤرخ في سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام لتنمية حاجات المصلحة المتعاقدة

ت تكون الصفقة من المصلحة المتعاقدة (سلطات عمومية)، الأطراف المتعاهدة وموضوع عقد الصفقة

كيفية فتح الأظرفة

تم في جلسة علنية فتح الأظرفة من طرف لجنة فتح الأظرف متقييم العروض، بحيث تقوم هذه اللجنة أو لا بفتح الأظرفة.

معالجة إلأى سابق كأن يتم فتح الأظرفة من قبل لجنة فتح الأظرف متقييم العروض يتم عن طريق لجنة

آخر وهي لجنة متقييم العروض".

أمّا في القانون الجديد فإنّ ذلك يتم عن طريق لجنة واحدة وهي معايير قانون الصفقات العمومية وتقويضات المرفق

العام الجزء الجديد مجملًا من (لجنة فتح الأظرف ولجنة متقييم العروض) في "لجنة واحدة تمثل في لجنة فتح الأظرفة ومتقييم العروض)

السؤال الثالث: 4 ن

اكملي بيانات الجدول الآتي:

صفقة لوازم	صفقات الدراسات	صفقة إبرام أشغال	صفقة خدمات
اقتناء أو إيجار أو بيع بالإيجار	دراسة احتمالات تنفيذ المشروع وبرامج والتجهيزات العمومية لضمان أحسن شروط الإنجاز والاستغلال -إنجاز خدمات فكرية(المراقبة التقنية والبيو تقنية والإشراف)	تنصب على عقار تنصب على المنقولات	- تزويد المرفق العام بأنشطة الصيانة والمتابعة - إرفاق الإيجار بتقديم خدمة

السؤال الرابع: 5.5 ن
الإجراءات الشكلية

- تحديد الحاجات طبقاً للمادة 27 من المرسوم الرئاسي 247-15
- إعداد دفتر الشروط طبقاً للمادة 26 من المرسوم السابق
- المصادقة على دفتر الشروط (إعداد تقرير تقديمي حول مشروع دفتر الشروط-استشارة لجنة الصفقات ذات الاختصاص وإعداد محضر لجنة المصادقة على مشروع دفتر الشروط (المادة 195)
- الإعلان عن المنافسة طبقاً للمادة 65 من المرسوم 247-15
- فتح الأظرفة من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مع طلب استكمال الوثائق الناقصة عند الاقتضاء

- تقييم العروض التقنية والمالية

استدعاء الحائز على الصفة قصد تقديم الوثائق التي تبرر المعلومات التي يحتويها التصريح بالترشح-

- الإعلان عن المنح المؤقت وإشهاره وانتظار مدة الطعون طبقاً للمادة 82 من المرسوم 15-247 و 56 من القانون 12-23

- في حالة عدم استلام أي طعن أو رفض الطعن الإداري في حالة استلامه خلال الآجال القانونية يتم إعداد مشروع الصفة وأرساله من طرف المصلحة المتعاقدة إلى لجنة الصفقات المختصة للمصادقة

- في حالة استلام طعن في المنح المؤقت من طرف المتعهدين يتم اعلام المصلحة المتعاقدة بالطعن من طرف السلطة المختصة.

- في حالة قبول الطعن شكلاً ومضموناً يتم الغاء المنح المؤقت ومواصلة عملية تقييم العروض

- مرحلة المصادقة على مشروع الصفة

- الالتزام بالصفقة لدى المراقب

الحالات التي يمكن أن تكون سبب في إلغاء الصفة

- عدم احترام آجال الإعلان والاشهار

- وجود خرق في إجراءات الإبرام

- خطأ في دفتر الشروط

- عدم احترام معايير التقييم المعلنة

- خطأ في تنفيذ العروض وتقييمها

- شهادة غير صالحة أو منتهية (جباية

CNAS CASNOS)

- تغير حاجة المصلحة المتعاقدة

سوء تقدير أو حساب النقاط أو الأسعار

- تغيير في طبيعة الأشغال أو الخدمات

- تحفظ لجنة الصفقات العمومية

الإجراءات المتخذة

يعتبر الإلغاء تعسفياً في حالة عدم التعليل القانوني المكتوب... في هذه الحالة يحق للمتعهد المتضرر الطعن الإداري

والطالبة بالتعويض

في حالة ثبوت أحد أسباب إلغاء الصفقة رغم الإعلان عنها لصالح جهة متعهدة، فهنا المصلحة المتعاقدة توافق عملية تقييم العروض وإعلان منح مؤقت جديد

ملاحظات: لم يحاسب الطلبة على الإجابات المدرجة لقانون 12-23

بعض العناصر المذكورة في الإجابة النموذجية تتطلب شرح مختصر

بالتفصي

د.تيلانى